الفصل السادس

العنف وكيفية علاجه
فى الحالة المصرية الراهنة

من أهم الموضوعات المطروحة على الساحة ـ بدءًا من عام ١٩٩٢م وحتى الآن ـ ظاهرة العنف فى المجتمعات العربية والإسلامية، خصوصًا تلك المرتبطة بحركات وجماعات تعلن ارتباطها بالإسلام. وأوضح هذه الحالات: الجزائرية والمصرية. ولقد تزايد الاهتمام بهذه الظاهرة فى العالم عمومًا والغرب خصوصًا، ويرجع السبب المباشر لتزايد الاهتمام بالحالة المصرية فى الآونة الأخيرة منذ الحادث الإجرامى الذى وقع فى مدينة الأقصر فى صعيد مصر فى عام ١٩٩٧م، الذى راح ضحيته أكثر من ٦٠ شخصًا، مرورًا بحادث طابا وحتى حادث شرم الشيخ الإرهابى الأخير، الذى راح ضحيته أكثر من ٨٠ شخصًا وإن كان معظمهم هذه المرة من المصريين وبعضهم من الأجانب لكن المكان له دلالته السياحية والسياسية الهامة. وهذا مما زاد من الاهتمام الغربى بالظاهرة، بالإضافة إلى الخسارة الفادحة التى أنزلها هذا الحادث بقطاع السياحة المصرية. ومن المهم هنا توضيح أن هناك فرقًا كبيرًا بين تحليل الظاهرة ومعرفة أسبابها لمعالجتها ومواجهتها، وبين تبرير أعمال العنف والإرهاب، فهذه الأعمال غير مبررة ولا مقبولة، ولا يمكن التعامل معها خارج نطاق الرفض والإدانة. ولكن بعض المثقفين المصريين ـ وبعض الرسميين أيضًا ـ يتهمون كل من يتناول هذه الظاهرة بموضوعية لمعرفة أسبابها وكيفية علاجها بأنه يبرر العنف ويدافع عنه، وهو خلط غير صحيح. كما أن بعضًا من المثقفين فى الغرب، ما فتئ يهاجم المشروع الإسلامى، بل الإسلام نفسه كدين، فيستغل كل حادثة من حوادث العنف الملتبسة برداء الدين (والدين منها براء) ليهاجم الإسلام نفسه.

وللدخول مباشرة فى أسباب العنف، هناك عوامل تتعلق بالأوضاع الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية منها، وأخرى ترتبط بالحركات الإسلامية نفسها فقهًا وفكرًا وسلوكًا، وهناك أسباب تتعلق بالواقع الإقليمى والدولى. وحيث إننى أنتمى إلى التيار الإسلامى فسأبدأ **بالأسباب المغذية للعنف والمتعلقة بالحركات الإسلامية**:

١ - التقييم غير الدقيق من قبَل عدد كبير من الحركات الإسلامية لوضع الدولة، بمعنى هل مصر دولة إسلامية أم لا ؟ هل الحاكم مسلم أم لا ؟ هل يجوز الخروج عليه أم لا؟ هل يجوز العمل فى مؤسسات الدولة أم لا ؟ . . . إلخ. وترتب على الأحكام والفتاوى غير الصحيحة لهذه الأسئلة (من قبيل أن النظام فى مصر غير إسلامى، وكذلك الحاكم غير مسلم وبالتالى يجب الخروج عليه ومحاولة تغييره بالقوة) ترتب على كل ذلك العمل لتغيير النظام المصرى بالقوة.

٢- ونتيجة لهذه الأحكام غير الصائبة صدرت أدبيات تغذى الرفض وتؤصله وتعمقه، من قبيل العمل على قيام الدولة الإسلامية، تأسيسًا على أن الدولة الحالية غير إسلامية، ورفض المجتمع الجاهلى والتعالى عليه، وتكوين مجتمعات مغلقة داخل المجتمع الواسع الذى غُذى أيضًا روح التثوير والرفض والتأهب للصدام.

٣- من أهم المحاور الفكرية التى غذت العنف فقه الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر لدى كثير من الحركات والجماعات الإسلامية، التى رأت أن من حق الأفراد تغيير المنكر باليد متجاوزين أى سلطة، باعتبار أن السلطة غير معترف بها، بل إن السعى لتغييرها بالقوة هو التفسير الفقهى لدى عدد من الحركات الإسلامية الساعية لإحداث التغيير . وترتب على هذا جواز قتل رجال السلطة وأعوانهم واستحلال أموالهم، وتم تطبيق هذا الفقه فى عدة محاولات اغتيال وقتل فى فترات سابقة .

٤- لا نستطيع أيضًا أن ننسى أن الشكل التنظيمى لبعض الحركات الإسلامية ـ وخصوصًا الشكل السرى ـ يخلق مناخًا مواتيًا لسلوك الرفض والتثوير والتصادم، ويغذى الفكر الانقلابى. ولعل البعض يؤصل جواز العمل السرى داخل الأنظمة العربية على أساس أن الدعوة الإسلامية لا تحتاج لترخيص من أحد، خصوصًا إذا كان هذا النظام ـ فى تقييمهم ـ معاديًا للإسلام. وتم إسقاط أحكام التزام الجماعة والبيعة للأمير على تنظيماتهم السرية، فى حين أن كل الفقهاء والعلماء العدول أجمعوا على أن الجماعة المقصودة فى الأحكام الإسلامية الصحيحة هى الأمة كلها وليست جماعة محدودة، وكذلك البيعة المقصودة هنا هى بيعة أمير المؤمنين (أى الحاكم العام) و ليس أمير أو رئيس الجماعة الخاصة، وأن تغليظ الخروج على الجماعة مقصود به الأمة متمثلة فى نظامها الأساسى، خاصة إذا كانت ملتزمة

إجمالاً بأحكام الإسلام الرئيسية. بل غالى البعض من هذه الجماعات بتصفية بعض الأعضاء الذين خرجوا منها على أساس الفهم الخاطئ لمفهوم «من خرج على الجماعة فاقتلوه» وبالطبع الجماعة هنا هى الأمة، والمقصود خيانة الأمة، وهى جريمة عظمى عند كل الأمم.

٥- ولا شك أيضًا أن قصور الفهم والفقه لبعض القضايا غذا حالة العنف، مثل قضية قبول الآخر عند بعض هذه الحركات والجماعات. وهذه القضية تبدأ من منطلق خاطئ وخطير فى آن واحد، وهو أن ما يقولونه من آراء مستقاة من الإسلام هو الصواب بعينه، وهو الحقيقة المطلقة (أى ادِّعاء امتلاك الحقيقة) على الرغم من أن هذا الكلام أجمع علماء الأمة الثقات ومفكروها العقلاء على رفضه، وأكدوا على أن أى تصور يطرحه أحد ـ أيّا كان هذا الأحد ـ هو فهم بشرى للإسلام، وإذا رفضه البعض فهو يرفض فهمًا بشريّا ولا يرفض الإسلام نفسه، وبسبب ادعاء امتلاك الحقيقة فالآخرون خارجون ومرفوض وجودهم، وتعتبر مقاومتهم واجبة فى نظر هؤلاء.

ولا شك أن بعض هذه الجماعات قد تراجع عن هذه الأفكار، وخاصة الجماعة الإسلامية التى انتهجت العنف فى مصر، وأصدرت مراجعات فكرية فى سلسلة من كتيبات تصحيح المفاهيم، لكن المجموعات التى تمارس العنف الآن ما زالت هذه هى أفكارها.

أما الأسباب الداخلية المتعلقة بأوضاع المجتمع المصرى المختلفة، التى تمثل تربة خصبة لتنامى العنف وزيادته فمنها:

١- ضعف الحريات السياسية وخنق منابر التعبير السياسية ممثلة فى:

(أ) القيود على تشكيل الأحزاب وفقًا للقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧م وتعديلاته، وكذلك القيود المفروضة على حرية تكوين الجمعيات الأهلية، وحرية إصدار الصحف، وإن كان القانون الأخير رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦م قد فتح الباب قليلاً أمام ذلك.

(ب) القصور فى حرية الانتخابات البرلمانية والمحلية والتدخل فيها بأشكال مختلفة.

(جـ) التضييق على النقابات المهنية، تارة بالتشريعات مثل القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣م، والقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٥م، وتارة بفرض الحراسة عليها.

(د) التضييق على نشاط الأحزاب الشرعية وتحجيمها بأشكال متعددة .

(هـ) عدم منح التراخيص اللازمة للقوى المحجوبة عن الشرعية والمؤمنة بالعمل السلمى .

(و) التضييق على النشاط الطلابى فى المدارس والجامعات، وليس فقط فى النشاط السياسى ولكن فى كل أنواع النشاط وفقًا للائحة المعيبة التى صدرت عام ١٩٧٩م وعدلت فى عام ١٩٨٤م بشأن طلاب الجامعات .

(ز) إلغاء عملية انتخاب عمداء الكليات، وكذلك عمد القرى فى الريف المصرى .

(ح) كثرة اللجوء إلى القوانين الاستثنائية مثل «قانون الطوارئ» والإجراءات الاستثنائية مثل «المحاكمات العسكرية» فى التعامل مع المجتمع كله وفئاته الفاعلة .

٢- محاولة بعض المثقفين التصادم مع الهوية العربية الإسلامية للأمة المصرية، وفرض النموذج الحضارى والثقافى والمعرفى الغربى الوافد بكل ما فيه من خير وشر، بشكل صادم لمشاعر الأمة وقيمها، وتطاول البعض منهم على المقدسات الإسلامية وثوابت الأمة بزعم حرية الرأى، ويتبنى بعضهم مقولة أن «التدين هو المحطة الأولى للتطرف» . ولكى نقضى على التطرف يجب محاربة التدين، والدعوة لسياسة تجفيف منابع التدين (مما يغذى الشعور بالرفض والاستفزاز) .

٣- غياب المشروع القومى الذى سيستنفر كل الأمة فى مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، مما يشكل حالة فراغ واضطراب ـ وخاصة فى أجيال الشباب ـ مما يدفع البعض منهم إما إلى الانحراف الأخلاقى والسلوكى أو الغلو فى التدين والرفض والعنف معًا .

٤- مرحلة التحول الاقتصادى التى تمر بها مصر وتبعاتها الصعبة على الفئات الأكثر تضررًا .

٥- غياب العدالة الاجتماعية نظرًا لعدم توجيه العون للطبقات المتوسطة والفقيرة، ويظهر ذلك جليًا فى قصور خدمات التعليم والصحة والخدمات الأخرى، فى مقابل مظاهر إسراف وبذخ للطبقات الثرية الجديدة . وهذه القضية من أهم عوامل تغذية حالة العنف فى المجتمع كله .

٦- تضاؤل دور مؤسسات المجتمع الأهلى ومحاصرتها، وهى التى كانت تحمل أعباء كثيرة عن الدولة فى التكافل والتراحم ومساعدة الفقراء والمحتاجين، بل توجيه طاقات عديدة واستنفادها فى أعمال الخير .

٧- ضعف المؤسسة الإسلامية المصرية الممثلة فى الأزهر، وظهورها كمؤسسة رسمية تابعة للحكومة، وفقدها لكثير من المصداقية لدى جمهور المسلمين؛ مما جعل بعضهم يتأثر بفتوى غير المتخصصين؛ لثقتهم فى استقلال هؤلاء عن السلطة، وهنا ينبغى أن تعود هيئة كبار العلماء لانتخاب شيخ الأزهر، وكذلك عودة أوقاف الأزهر لينفق على أنشطته الدعوية والتعليمية ولا يصبح عالة على ميزانية الدولة؛ مما يعيد إليه مصداقيته لدى جمهور الأمة، ويغلق الباب على الفتاوى والأحكام التى تغذى العنف وتبرره .

٨- عدم ترجمة الصورة الحقيقية للبلاد فى الإعلام والتعليم والثقافة والسينما وشيوع مظاهر أخلاقية مرفوضة إسلاميًا بل أحيانًا كثيرة الاستهزاء بالرموز والقدوة (من العلماء والمدرسين . . إلخ) فى الأفلام والمسلسلات؛ مما أدى إلى إضعاف تأثيرهم ولجوء الناس لآخرين غير مؤهلين لسؤالهم والتعلم منهم .

٩- الممارسات الأمنية المبالغ فيها، والتجاوزات (خاصة الاعتقال العشوائى والمتكرر والتعذيب) فى مقاومة الحركات الإسلامية وغيرها، سواء منها من يستعمل العنف أو لا يستعمله. كما أن أسلوب التعامل مع محافظات الجنوب ومحافظات الأطراف كسيناء وغيرها سواء فى المجال الأمنى مثل حملات جمع السلاح غير المرخص من المواطنين، والقسوة والإهانة التى تصاحب هذه الحملات، أو نقص الخدمات والمرافق والمشاريع، ونقص فرص العمل ـ خلقت مناخًا مواتيًا لنمو العنف .

ولعل من المناسب أن نختم **بالأسباب الخارجية المغذية للعنف**، وقد جعلتها فى الختام خلافًا لكثيرين يركزون عليها حتى لا يجهدوا أنفسهم فى البحث عن الأسباب الذاتية التى هى منا جميعًا، علمًا بأن الأسباب الداخلية لا تقلل خطورة عن الأسباب الخارجية التى تتلخص فى الآتى :

١- ورود ثقافات وفقه إسلامى من خارج الحدود لا يتناسب مع الظروف البيئية المصرية، كما يوجد أنماط إسلامية صادمة (وقديمًا كان للإمام الشافعى ـ رحمه الله ـ فقه فى العراق، وحينما جاء إلى مصر غيّره إلى فقه يناسب المجتمع المصرى) .

٢- وجود المشروع الإسرائيلى وتغذيته لحالة العنف كمشروع استعمارى محتل لفلسطين والقدس، ومناطق عربية أخرى، والعبث بالمقدسات، بدءاً من حريق المسجد الأقصى المبارك مروراً بنفق القدس، والاستيطان فى جبل أبو غنيم.. إلخ.

٣- وجود أطماع خارجية فى المنطقة، وخصوصًا فى مصر التى تتعرض لمحاولات لإضعافها واحتوائها، من خلال تغذية حالة الفرقة والاختلاف والصراع بكل صورها وصولاً إلى العنف.

٤- ازدواجية معايير النظام الدولى القديم والجديد معًا، وإصداره قرارات غير عادلة بخصوص القضايا العربية والإسلامية، والتعامل معها بشكل غير عادل، بدءاً من قضية فلسطين مروراً بمشكلة البوسنة فليبيا والعراق.. إلخ، وكلها عوامل تدفع إلى الغضب وتبنى العنف وإن كان فى غير موضعه.

٥- ما جرى فى العراق فى السنوات الأخيرة من حصار قاتل للأطفال والمرضى، إلى احتلال وغزو خارج إطار الشرعية الدولية، والقتل لعشرات الآلاف من المدنيين العراقيين والانتهاكات لحقوق الإنسان مثل معتقل أبو غريب.

٦- وأخيراً القضية الأفغانية وسوء التقدير والتدخل من أطراف عديدة، مما وفَّر فرصة ذهبية لإيواء أفراد وتدريبهم، وجعل البعض منهم يعود بعد ذلك إلى بلادهم مستغلين هذه الخبرة فى محاولة تغيير الأنظمة الحاكمة بالقوة، وانتهى باحتلال أفغانستان بعد أحداث ١١ سبتمبر ووجود معسكر جوانتانامو وما يجرى فيه.

لعلِّى بهذا التطواف فى أسباب العنف فى الحالة المصرية أكون قد حاولت جمع كل الأسباب بحياد وموضوعية قدر المستطاع، ولعل الناظر فى هذه الأسباب يجد فيها كيفية العلاج، وخاصة فيما يتعلق بالأسباب المرتبطة بالحركات والجماعات الإسلامية، والأسباب الداخلية، فأغلب الأسباب لا تستعصى على الحل، وتبقى الأسباب الخارجية التى يمكن محاصرتها والحد من تأثيرها فى ظل وحدة وطنية حقيقية ومصالحة ومعايشة كاملة ومتوازنة بين أبناء الوطن الواحد؛ مما يجعل تأثير الأسباب الخارجية فى أضيق نطاق، إن لم ينعدم التأثير كليةً.

• المؤلف فى سطور

تاريخ الميلاد: ٣/ ٤/ ١٩٥٨م (المنيا ـ مصر)

المؤهل: بكالوريوس فى الهندسة الميكانيكية (تصميم وإنتاج).

ـ حاصل على دورات متخصصة فى(الإدارة ـ التفاوض السياسى ـ اللغة الإنجليزية)

ـ تلقى دراسات فى الفقه الإسلامى السياسى المعاصر.

النشاطات الحالية:

ـ مدير عام المركز الدولى للدراسات منذ عام ١٩٩٥م (وهو مركز معنىّ بدراسة حالة الحركات الإسلامية والإسلام السياسى).

ـ وكيل مؤسسى حزب الوسط (وهو حزب مدنى ذو مرجعية إسلامية يشارك فى تأسيسه مجموعة من الشباب الإسلامى وأقباط مسيحيون ونساء. وقد تقدم ثلاث مرات عام ١٩٩٦م، وعام ١٩٩٨م، وعام ٢٠٠٤م لإجازته، ولكنه قوبل برفض حكومى).

ـ عضو مجلس إدارة جمعية مصر للثقافة والحوار (جمعية ثقافية يشارك فيها مجموعة من المفكرين الإسلاميين والوطنيين ـ مسلمين ومسيحيين ـ تعنى بالحوار الإسلامى المسيحى وحوار الحضارات وثقافة الحوار)، أسست عام ٢٠٠٠م.

ـ عضو الفريق العربى للحوار الإسلامى المسيحى منذ عام ١٩٩٩م.

ـ عضو بالمؤتمر القومى الإسلامى منذ عام ١٩٩٧م.

ـ له العديد من المقالات والأبحاث والدراسات والمشاركات التليفزيونية بالمحطات المصرية والعربية والدولية (حول الحركات الإسلامية والرؤية الإسلامية المعاصرة وقضايا العالـمَيْن العربى والإسلامى).

النشاطات السابقة:

- رئيس اتحاد طلاب جامعة المنيا (صعيد مصر) ١٩٧٧، ١٩٧٩م
- النائب الأول لرئيس اتحاد طلاب مصر ١٩٧٨-١٩٧٩م
- الأمين العام المساعد لنقابة المهندسين المصرية ١٩٨٧-١٩٩٥م
- مقرر لجنة التنسيق بين النقابات المهنية المصرية ١٩٨٩-١٩٩٦م
- مقرر اللجنة المصرية لمناصرة شعب البوسنة والهرسك ١٩٩٢-١٩٩٦م
- رشح نفسه فى الانتخابات البرلمانية المصرية دورة عام ١٩٩٥م فى منطقة حلوان بالقاهرة.
- شارك فى العديد من المؤتمرات ذات الصلة بالفكر الإسلامى المعاصر والنشاط النقابى والإغاثى والسياسى فى عدد كبير من الدول العربية والأوروبية والآسيوية والولايات المتحدة الأمريكية.

* * *